آخر التطورات والمستجدات: أدى الصراع الذي اندلع مؤخرا في الشرق الأوسط إلى زيادة حالة عدم اليقين على المستوى الجيوسياسي، وعلى مستوى السياسات في المنطقة، كما أدى إلى ضعف النشاط المرتبط بالسياحة، لا سيما في البلدان المجاورة. وواجهت المنطقة بالفعل العديد من التطورات السلبية، منها خفض إنتاج النفط، وارتفاع معدلات التضخم، وضعف نشاط القطاع الخاص في البلدان المستوردة للنفط. وفي عام 2023، تباطأ معدل النمو في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بشدة ليصل إلى 1.9%.

وفي البلدان المصدرة للنفط، شهد قطاع النفط ضعفا ملحوظا بسبب خفض الإنتاج. وتشير التقديرات إلى أن معدل النمو في دول مجلس التعاون الخليجي قد تباطأ بشدة في عام 2023 بسبب انخفاض إنتاج النفط، وقد تجاوز هذا التباطؤ النشاط القوي في القطاع غير النفطي. وفي البلدان الأخرى المصدرة للنفط، انتعش النمو في البلدان التي تم إعفاؤها من اتفاق أوبك لخفض الإنتاج.

كما تباطأ النمو في البلدان المستوردة للنفط إلى حد ما في العام الماضي، مما يعكس ضعف نشاط القطاع الخاص. وظل تضخم أسعار الغذاء مرتفعا على نحو مستمر، وفي الوقت نفسه أدى الانخفاض الكبير في قيمة العملة إلى ارتفاع معدل التضخم العام. وفي مصر، تشير التقديرات إلى تباطؤ النمو في السنة المالية 2023/2022 (من يوليو/تموز 2022 إلى يونيو/حزيران 2023) بسبب القيود المفروضة على الواردات، وتراجع القوة الشرائية للأسر المعيشية، وتباطؤ نشاط الشركات وأنشطة الأعمال. وفي المقابل، تشير التقديرات إلى أن النمو قد انتعش في المغرب، على الرغم من الزلزال الذي وقع في سبتمبر/أيلول، مع تعافي القطاع الفلاحي.

الآفاق المستقبلية: أدى الصراع في الشرق الأوسط إلى زيادة حالة عدم اليقين بشأن توقعات النمو في المنطقة. وبافتراض عدم تصاعد الصراع، فمن المتوقع أن يزيد معدل النمو في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا إلى 3.5% في عامي 2024 و2025. وتم تعديل التنبؤات بالزيادة، مقارنة بما كان متوقعا في يونيو/حزيران، مما يعكس معدلات نمو أقوى من المتوقع في البلدان المصدرة للنفط، ويدعم ذلك انتعاش النشاط النفطي.

ومن المتوقع أن يرتفع معدل النمو في دول مجلس التعاون الخليجي ليبلغ 3.6% في 2024 و3.8% في 2025. وفي المملكة العربية السعودية، من المتوقع أن ينتعش النمو بسبب زيادة إنتاج النفط وصادراته، على الرغم من تمديد الخفض الطوعي في إنتاج النفط إلى هذا العام. وعلى مستوى البلدان الأخرى المصدرة للنفط، مثل الجزائر والعراق، من المتوقع أن تسهم زيادة الإنتاج في أوائل عام 2024 في تسريع وتيرة النمو.

وفي البلدان المستوردة للنفط، من المتوقع أن يرتفع معدل النمو ليصل إلى 3.2% هذا العام و3.7% في عام 2025. وسيرتفع معدل النمو في بعض البلدان، لا سيما في جيبوتي والمغرب وتونس، لكن البلدان القريبة من الصراع ستكون أكثر تضررا. وفي مصر، سيؤدي الصراع على الأرجح إلى تفاقم مشكلة التضخم، وتقييد نشاط القطاع الخاص، وزيادة الضغوط على حسابات المعاملات الخارجية بسبب تراجع عائدات السياحة وتحويلات المصريين في الخارج. كما سيؤثر الصراع سلبا على قطاع السياحة في الأردن.

ولا تزال الآفاق الاقتصادية للضفة الغربية وقطاع غزة يكتنفها قدر كبير من عدم اليقين، حيث من المتوقع أن ينكمش النمو بنسبة 6% في عام 2024، بعد انكماشه بنسبة 3.7% في عام 2023. وسيؤدي الدمار الهائل للأصول الثابتة في غزة إلى انكماش كبير للنشاط الاقتصادي. كما سيؤدي الصراع الدائر إلى تفاقم الأوضاع الاقتصادية المتردية بالفعل في الضفة الغربية. وإذا هدأت حدة الصراع، فمن المتوقع أن تسهم جهود إعادة الإعمار في انتعاش النمو ليصل إلى 5.4% في عام 2025.

المخاطر: تتمثل إحدى المخاطر السلبية الشديدة التي تهدد النمو في المنطقة في اشتداد حدة الصراع، ويشمل ذلك الآثار والتداعيات غير المباشرة على البلدان المجاورة وارتفاع أعداد اللاجئين. وتتعرض بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا للكوارث الطبيعية، ويستمر تغير المناخ في زيادة معدلات حدوث وشدة الظواهر المناخية الأشد ضررا. وفي البلدان المصدرة للنفط، إذا انخفضت أسعار النفط أو ضعف الطلب عليه، فقد يكون الإنتاج محدودا، وقد يطول أمد خفض الإنتاج. وفي البلدان المستوردة للنفط، سيؤدي تشديد الأوضاع المالية العالمية إلى إضعاف آفاق النمو بسبب الحاجة إلى التمويل الكبير من مصادر خارجية.

تنزيل تقرير الآفاق الاقتصادية العالمية: https://www.albankaldawli.org/ar/publication/global-economic-prospects.

التنبؤات الخاصة بمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
(التغير السنوي بالنسبة المئوية ما لم يُذكَر خلاف ذلك)

	2021	2022	2023 ت	2024 ق	2025 ق
إجمالي الناتج المحلي بأسعار السوق (بمتوسط أسعار الدولار الأمريكي في 2010-2019)					
الجزائر	3.4	3.2	2.5	2.6	2.6
البحرين	2.7	4.9	2.8	3.3	3.2
جيبوتي	4.5	3.1	4.7	5.1	5.7
مصر. [أ]	3.3	6.6	3.8	3.5	3.9
جمهورية إيران الإسلامية. [أ]	4.7	3.8	4.2	3.7	3.2
العراق	2.1-	7.0	2.9-	4.2	2.9
الأردن	3.7	2.4	2.6	2.5	2.6
الكويت	1.3	7.9	0.8	2.6	2.7
لبنان [ب]	7.0-	0.6-	0.2	..	..
ليبيا	31.4	1.2-	14.1	4.1	4.3
المغرب	8.0	1.3	2.8	3.1	3.3
عُمان	3.1	4.3	1.4	2.7	2.9
قطر	1.5	4.9	2.8	2.5	3.1
السعودية	3.9	8.7	0.5-	4.1	4.2
سوريا [ب]	1.3	3.5-	5.5-	..	..
تونس	4.4	2.4	1.2	3.0	3.0
الإمارات	3.5	6.6	3.4	3.7	3.8
الضفة الغربية وقطاع غزة	7.0	3.9	3.7-	6.0-	5.4
اليمن [ب]	1.0-	1.5	0.5-	2.0	..

المصدر: البنك الدولي،
ملاحظة: ت = تقديرات، ق = توقعات. يجري تحديث توقعات البنك الدولي باستمرار وفقاً لما يُستجد من معلومات أو يطرأ من تغيرات في الظروف (العالمية). ومن ثمَّ، فإن التوقعات الواردة هنا قد تختلف عن تلك الواردة في وثائق أخرى للبنك الدولي، حتى إذا كانت التقييمات الأساسية لآفاق البلدان لا تختلف اختلافا كبيرا في أي لحظة زمنية معينة.
أ. تشير إلى السنة المالية. يرجى مراجعة الملحق الإقليمي للاطلاع على التفاصيل الخاصة بتقارير السنة المالية.
ب. تم استبعاد التقديرات الخاصة بلبنان (بعد 2023) وسوريا (بعد 2023) واليمن (بعد 2024) بسبب ارتفاع درجة عدم اليقين.